المردود التربوي للمدرسة الجزائرية

الأستاذة: حورية علي شريف، جامعة المسيلة، الجزائر

الملخص:

من أهم التحديات التي تشغل باستمرار اهتمام القائمين عن التربية والتعليم في الجزائر، الوصول بالمنظومة التربوية إلى مردودية أفضل، وجعل المدرسة الجزائرية مؤسسة ذات جودة عالية بإمكانها تخريج أجيال باستطاعتها مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، نظرا للطبيعة الخاصة بالعملية التعليمية دائمة التأثير والتأثر بالمتغيرات العالمية والمحلية. لذا عرفت الجزائر ومنذ الاستقلال تعديلات وإصلاحات متعددة حسب مايتطلبه الواقع المحلي والعالمي وما يفرضه القانون الدولي الجديد، وما تطرحه تداعيات العولمة بأوجهها المختلفة، على نظم المجتمع عامة، وعلى النظام التربوي خاصة.

summary:

One of the most important challenges, that are consistently interest people of Education in Algeria, is to access to the best output of the educational system, and make the Algerian school an institution of high quality, that can produce generations able to face the internal and external challenges; this according to the special nature of the educational process; always affecting and affected by global and local variables .So, Algeria knew, since the independence, multiple modifications and reforms, according to what is required by local and global realities, and imposed by the new international law, and also by the implications of globalization, in its different faces, on the society systems in general, and on the educational system in particular.

مقدمة:

يعتبر ميدان التربية و التعليم من أهم ميادين التنمية في بلادنا، حيث أصبح ينظر إليه كوجه من أوجه النشاط الوطني، وغدت التربية استثمار لرؤوس الأموال لا مجرد خدمة استهلاكية يقدمها المجتمع لأفراده وهي صناعة من الصناعات. و أن ما ينفق عليها يؤتي أكله و ثمراته على مختلف مجالات الحياة والمجتمعات.و من هنا جاء قياس عائدها مقابل ما يتفق عليها من أموال و جهد و وقت.

و يتوقف قياس مردودها في هذه المجالات على نوع المؤشرات والمقاييس التي ينطلق منها هذا القياس، فبالإضافة إلى شروط الكم و الكيف التي تتطلب بالضرورة تكوين وإعداد أفراد متمكنين ومتحكمين علميا وتكنولوجيا، وفي نفس الوقت متشبعين بقيم وثقافة مجتمعاتهم وواعين سياسيا بأهمية مشاركتهم الفعالة في تنميتها، والولاء إلى الوطن سياسيا، واقتصاديا، وثقافيا ينبغي كذلك النظر إلى الإستراتيجية التي تتبعها الدولة في التربية و الأهداف المسطرة من ورائها، و السياسة العامة و فلسفتها، و التي وضعت أسسها القانونية و معالجتها من خلال الأمر رقم 76.35 المؤرخ في 16 أفريل 1976. والتي جاءت الامرية رقم 03-09 بتاريخ 13 أوت 2003 معدلة لها، وتكيفها مع التحولات الاجتماعية – السياسية التي عرفتها الجزائر والتي على المنظومة التربوية مسايرتها والتكفل بها. و هي تشكل الإطار التشريعي لهذه السياسة:

و قد شهدت المدرسة الجزائرية منذ الاستقلال، تحولات كبيرة وخاصة من ناحية الهياكل القاعدية و عدد المدرسين و الأساتذة و كذا عدد المؤطرين و المفتشين.حيث استفاد ميدان التعليم من عمليات الإصلاحات الكبرى و التهيئة و إعادة التأهيل التي خصصت لها في إطار البرامج التنموية المختلفة للسنوات الأخيرة، و كذا برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي و التي تم من خلالها رفع العديد من النقائص التي كانت متراكمة.

وبالرغم من هذه الانجازات والتحولات إلا أن المردود التربوي للمؤسسة التعليمية لايعكس ذلك في كثير من الولايات من ناحية الكم، وهذا ماتترجمه النتائج المحققة في الامتحانات الرسمية وخاصة منها شهادة البكالوريا، ومن ناحية الكيف مازالت مخرجات التعليم دون المستوى المطلوب.

أولا: تعريف المردود التربوي :

المردود **لغويا**: عند المقبول يقال: رأي مردود، أي مرفوض، مردود أو عائد آلة ما (ف): نسبة الطاقة الناتجة عن الآلة التي تستهلكها، وهو دائم أقل من واحد[1] ، كما يعني السرعة، الفعالية، اتخاذ القرار بطريقة مباشرة وصريحة[2].

و **اصطلاحا**، يعتبر المردود التربوي من المفاهيم التي لها كثير من الدلالات المتشابهة، والاستعمالات المتعددة وهو مفهوم من المفاهيم الأكثر استعمالا في العلوم الاقتصادية، فهو من المفاهيم الدخيلة في العلوم التربوية، وظهر فيها مع ظهور النظرة الحديثة لها، باعتبار التربية مجالاً للاستثمار، يُنتظر منه عائد.

لذا فإن معظم الباحثين يلجئون إلى التعاريف الإجرائية التي تتوافق مع متغيرات بحوثهم. حيث نجده عند الكثيرين منهم. يعني الكفاءة التعليمية.والتي يقصد بها "مدى قدرة النظام التعليمي على جوانب أربعة، الجانب الأول منها يتعلق بالكفاءة الداخلية، والجانب الثاني يتعلق بالكفاءة الخارجية. والجانب الثالث يتعلق بالكفاءة الكمية، والجانب الرابع يتعلق بالكفاءة النوعية[3].

وهذا بدوره يشير إلى أن للمردود التربوي جانبان، جانب كبير، ويعني بالحصيلة الكمية للمؤسسة التعليمية من حيث إعداد المتعلمين الناجحين أو الراسبين، أو المتسربين، أي مظاهره من حيث النجاح أو الإخفاق وجانب كيفي، يعني الحصيلة الكيفية للمؤسسة التعليمية من حيث اكتساب المتعلم لاتجاهات وسلوكات وقيم المجتمع، من مواطنة، وغير ذلك بالإضافة إلى بناء شخصيته وتنميتها من جوانبها المختلفة بينما نجده عند البعض يعني إنتاجية المدرسة ويقصد

بها "كل ما يحقق زيادة أو كفاية أو فاعلية، أو رضا، وارتفاع معدل التحصيل الدراسي"[4].

في حين نجد هناك من ينظر إلى العلمية التعليمية، إنتاجية التعليم وهي تعني العلاقة بين مخرجات مرحلة (دورة) تعليمية معينة، ومدخلات المسجلين في هذه المرحلة (الدورة) [5].هؤلاء هم رجال التخطيط التعليمي ومنه فإن الإنتاجية التعليمية: "هي دراسة العلاقة بين المدخلات والمخرجات التعليمية أي نسبة المدخلات إلى المخرجات، وتشمل المدخلات التعليمية المباني والمعدات والأدوات والمعلمين، والتلاميذ والمناهج، والإدارة وغيرها، أما المخرجات فإنها تشمل التلاميذ الناجحين، كما تشمل النمو المهني للمتعلمين"[6].

وهذا يعني أن المردود التربوي، هو النتيجة المحصلة من الفعل التعليمي وما يتطلبه من توفر مدخلات مادية وبشرية، تتفاعل فيما بينها لتعطي في النهاية حاصل أو نتيجة، في شكل مخرجات، أهمها المتعلمين، الذين ينصب عليهم العمل التربوي، ليتخرجوا في نهاية المرحلة التعليمية، أشخاص متعلمين، وقد اكتسبوا معارف ومعلومات، ومهارات واتجاهات وقيم.ومن مظاهره مايلي :

ثانياً: مظاهر المردود الدراسي

1. الإخفاق المدرسي :

رغم ما حققته المنظومة التربوية من توسع و من إنجازات وما شهدته من تعديلات و تحسينات عبر مسيرتها، مازالت رهينة مشاكل أثرت على مردودها الدراسي، و التي كان من أهمها الإخفاق المدرسي الذي يعتبر مؤشر من المؤشرات الدالة على كفاءة النظام التعليمي فكلما قلت نسبته كان هذا دليلا على فعاليته و كفاءاته بعناصره المختلفة، و كلما زادت كان العكس.

و قد مس كل مراحل التعليم و خاصة مرحلة التعليم الثانوي، لما لـوحظ فيه من ارتفاع لعدد الراسبين و المتسربين . وتعـني كلمـة الإخفـاق لغويـا " أخفـق، يخفق، أخفق، إخفاقا، الرجل طلب حاجة لم يحصل عليها[7].

وهـذا يعـني أن الإخفـاق الدراسـي مـرتبط بمفـاهيم كالفشـل، التـأخر الدراسـي، الإهـدار التعليمـي، التسـرب، الرسـوب، التخلـف الدراسـي ."وهـو مصطلح حديث ظهر بهذه التسمية في 1950، ولكنه لم يستعمل إلى غاية 1960". رغم أن لهذا المصطلح استعمالات منذ زمن بعيد ولكن بمصطلحات مشابهة.

" وهو عموما حالة من حالات عدم التكيف المدرسي و بمفهوم أدق : هـو عدم القدرة على استيعاب المعلومـات، و المعـارف الـتي تقـدم للتلاميـذ، و ذلـك لأسباب ذاتية و بيداغوجية و اجتماعية و اقتصادية، أثرت على قـدرات التلاميـذ، و جعلتهم غير قادرين على استيعاب الـبرامج التعليميـة المقدمـة لهـم ، مـا يضـطر بعضهم لإعادة السنة أو الانقطاع النهائي عـن الدراسـة[8]. و هـذا يعـني أنـه يعـبر على عدم التوافق الدراسي لدى التلاميذ نتيجة لأسباب ذاتية خاصة بـه و أسـباب موضوعية قد تعود لأسرته أو مدرسته أو محيطه ، يعيق مسـاره الدراسـي وتحصـيله وبالتالي إخفاقه.

في حيــن يعرفه الـبعض علـى أنـه عجـز المنظومـة التربويـة علـى تحقيـق أهدافها و غايتها المسطرة. و تعرفه منظمة "اليونسكو "علـى أنـه عبـارة عـن إهـدار يحدث للنظام التعليمي مؤثرا في كفاءته و ناجما عن عاملي تـرك المدرسـة مبكـرا أو الرسوب أو الإعادة.

و من التعاريف السابقة نستخلص أن الإخفاق الدراسي عبارة عن إهـدار أو فاقد تعليمي يؤثر على مردوده، لذا اعتبر مـن أهـم القضـايا الـتي تشـكل محـور اهتمام الباحثين في مجال التربية، و القائمين على التعليم سواء في الجزائر، أو في بلد آخر، لما يخلفه من آثار سلبية سواء على التلميذ أو الأسرة، أو المدرسـة أو المجتمـع، نتيجة للأعباء التي تتحملها الدولة من حيث الزيادة في الإنفاق على التعلـيم حيـث

نجد " أن التكلفة الفعلية للتلميذ تحتسب على أساس عدد من أتموا التعليم بنجاح فعلا، و ليس بعدد المقيدين فقط، و على سبيل المثال، إذا كانت التكلفة السنوية للتلميذ في مرحلة دراسية هي 80 دينار ، فإن تكلفة 100 تلميذ في فرقة ما 8000 دينارا، فإذا أتم منهم 80 تلميذا تعليمهم بنجاح فإن التكلفة الحقيقية للتلميذ تصبح 100 دينار سنويا ، ويكون هناك فاقد قدره 200 دينار بالنسبة لتكلفة 100 تلميذ[9].

و سنحاول فيما يأتي إعطاء مثال من خلال تقديم مؤشرات النجاح حسب الأطوار من السنة الأولى أساسي إلى السنة الثالثة ثانوي، من خلال تتبعنا لمسار دراسي لعينة من التلاميذ التحقت بالسنة الأولى أساسي في السنة الدراسية 1994/ 1995 و تابعة دراستها إلى غاية 3 ثانوي للسنة الدراسية 2005/ 2006 بولاية المسيلة كنموذج بالنسبة للولايات التي لم تحقق نتائج مقبولة في الامتحانات الرسمية عبر الوطن، و ذلك في إطار إحصاء قامت به مصلحة التمدرس و الامتحانات للولاية،و قد تم تقديمه إثر انعقاد ندوة ولائية لتحليل النتائج المدرسية أيام 18 و 19 و 20 فيفري 2007 و قد كانت المعطيات كما هي مبينة في:

الجدول رقم(01): الذي يبين مؤشرات النجاح حسب الأطوار من السنة الأولى أساسي إلى السنة الثالثة ثانوي.

المستوى	السنة الدراسية	مسجلون	ناجحون	نسبة النجاح	مقارنة نسبة النجاح
س 1 أ	1994/ 1995	24473			
س 6 أ	1999/ 2000	26326	21116	80.21 %	86.28 ٪ من س1 أ

	منهم معيدون	8231			
	جدد	18095		نسبة الانتقال 73.93 % من س1أ	
س 7 أ	2000/ 2001	24454			
	منهم معيدون	3338			
س 9 أ	2002/ 2003	22108	"5659 ش ت أ"	26.20 %	23.14 ٪ من س7أ
	منهم معيدون	7152	8388 "س 1 ثا"	37.94 %	23.12 % من س1أ
	جدد	14956		نسبة الانتقال 61.15 % من س 7 أ	
س 1 ثا	2003/ 2004	10618			
	منهم معيدون	2230			
س 3 ثا	2005/ 2007	12065	4789	40.13 %	
	منهم	5638	3162	56.08	

	معيدون			%	
	جدد	6427	1627	25.31 % 15.32 % 6.64 %	من س 3 ثا من س 1 ثا من س 1 أ

المصدر : الندوة الولائية لتحليل نتائج الامتحانات الرسمية بالمسيلة، فيفري 2007، المشار إليها أعلاه.

و ما يمكن استخلاصه مما سبق أن نسبة الفاقد التعليمي كانت عالية، حيث أنه من بين 24473 تلميذ ممن التحقوا بالسنة 1 أساسي لم يصل منهم إلى الثالثة ثانوي سوى 6427 و الباقي توزع بين الإعادة و التسرب.و هذا يعني أن الدولة تتحمل أعباء و نفقات كثيرة كان يجدر ترشيدها في النهوض بهذا النظام و تطويره، أو في مجالات أخرى .

إضافة إلى ما يخلقه من آثار سلبية على التلميذ و الأسرة و المجتمع فبالنسبة لتلميذ يؤثر الإخفاق في شخصيته تأثير كبير ، و قد يؤدي به إلى الإحساس بالنقص و عدم التكيف مع الأوساط التي يحتك بها. و قد يؤدي به ’إلى سلك سلوكات غير محبذة اجتماعيا ناهيك عن أسرته التي تعيش القلق على مصيره الدراسي و المهني و يشعرون بالضياع للمجهود الذي يبذلونه ، مما يجعلهم يضغطون عليه نفسيا، مما يزيد من سوء حالته و من ناحية تأثيره على المجتمع، فإن كثرة عدد الراسبين و المخفقين تعني حرمانه من أفراد و عناصر على مستوى مناسب من الثقافة و الخبرة ... الأمر الذي غالبا ما يحول بينهم و بين تحسين

أحوالهم المعيشية، و الثقافية في المستقبل، و يكون عاملا رئيسيا من عوامل ضعف فعاليتهم و إنتاجيتهم كمواطنين ذوي مسؤولية[10].

كما أن التوقف المبكر عن الدراسة يزيد من عدد البطالين في هذا المجتمع، و قد يؤدي إلى انحرافات اجتماعية تزعزع استقراره و أمنه، و منه فللإخفاق المدرسي آثار واضحة على البنية التربوية و الاجتماعية و الاقتصادية، كما أن له تكاليف اقتصادية كبيرة على المجتمع و من مظاهره التسرب :

التسرب المدرسي: يعتبر من المشاكل الكبيرة التي تهدد النظام التعليمي و تؤثر على مدى كفاءته و فعاليته، "فهو إهدار تربوي وتأثيره سلبيا على جميع نواحي المجتمع وبنائه، فهو يزيد من حجم الأمية والبطالة ويضعف البنية الاقتصادية الإنتاجية للمجتمع والفرد، ويزيد من الاتكالية والاعتماد على الغير في توفير الاحتياجات. ويزيد من حجم المشكلات الاجتماعية من انحراف الأحداث والجنوح، كالسرقة والاعتداء على الآخرين وممتلكاتهم مما يضعف خريطة المجتمع ويفسدها[11].

لذا كان في مقدمة المسائل التي تحض باهتمام الأوساط التربوية و الثقافية في العالم أجمع و موضع اهتمام فئات عديدة من الباحثين فلا يخلو واقعا تربويا من هذه الظاهرة، إلا أن نسبتها تتفاوت من بلد إلى آخر و من مرحلة دراسية إلى أخرى و هي تعد مظهر من المظاهر السلبية للمردود التربوي .

ولو جئنا **لتعريف التسرب لغويا** لوجدنا أن هذه الكلمة جاءت بمعان متعددة " تسرب، يتسرب، تسرب الماء ، سال– القوم في الطريق : تتابعوا الجاسوس في البلد ، دخله خفية[12]. أما في المعنى الاصطلاحي فقد أعطيت له عدة تعريفات تحمل في معناها الفشل أو الانقطاع أو الهجر، و رغم الاستخدامات المختلفة فهي تحمل نفس الدلالة. فهناك من يعرفه " أنه ظاهرة ترك المراهقين و الأطفال للمدرسة، أو انقطاعهم عنها لفترات طويلة أو بصورة نهائية قبل وصولهم إلى

نهاية المرحلة التعليمية التي يتواجدون فيها[13]. و يشير هذا التعريف إلى أن التسرب يمس مختلف المراحل العمرية ، أي مختلف المراحل التعليمية .

و تعرفه منظمة اليونسكو " على أن ظاهرة التسرب المدرسي تتعلق بالتلاميذ الذين لا ينهون دراستهم في عدد السنوات المحددة لها ، إما لأنهم ينقطعون عنها نهائيا، إما لأنهم يعيدون قسما (سنة معينة) أو عدة أقسام (سنوات معينة) [14].

و هذا يعني أن التسرب يمس فئة التلاميذ الذين لا يستطيعون مزاولة دراستهم في الآجال المحددة و فيما يخص بلادنا ، فهناك ثلاث فئات :

الفئة الأولى : و هو أولئك الذين تخلوا عن الدراسة بمحض إرادتهم قبل بلوغ السن الإلزامي 16 سنة خاصة في الوسط الريفي.

الفئة الثانية: و هو أولئك المرغمون على مغادرة مقاعد الدراسة بعد بلوغهم سن 16 سنة بسبب نتائجهم الدراسية.

الفئة الثالثة: و تخص مختلف المستويات لأولئك الذين ينقطعون لأسباب مادية[15].

وعند تحليلنا لهذه الظاهرة و مدى اتساعها في منظومتنا التربوية ، فنجدها بعدما كانت " تذكر في السبعينيات كنموذج في كل نشريات اليونسكو لنجاحها في تطوير نسبة التمدرس بسرعة ، و خاصة في الوسط الريفي، و أكثر من ذلك برفع نسبة تمدرس البنت في الريف، فإن كل المجهودات التي بذلت تبقى رهينة ظاهرة التسرب المدرسي التي تزيد وضع المدرسة تفاقما، و ترهن بذلك استقرار المجتمع حيث تسبب في تسرب و رسوب آلاف المتمدرسين على المستوى الوطني[16].

و بذلك تؤثر على مردوديتها، وعلى نجاعتها و زيادة تكاليفها، و هذا ما تؤكده الإحصائيات التي نشرتها مديرية التقويم والتوجيه و الاتصال للسنة الدراسية 1998/ 1999 .

حيث قدر عدد المطرودين في تلك السنة بـ: 550.000 تلميذ " أي ما يعادل 6.74 ٪ من التعداد الإجمالي" 141.000 منهم تم طردهم في السنة التاسعة أساسي و93000 في السنة الثالثة ثانوي[17].

إضافة إلى هذا و من خلال تحليل مسار عينة من التلاميذ وفق معايير حددتها منظمة اليونسكو أنه " من بين 100 تلميذ يلتحق بمقاعد الدراسة في السنة الأولى أساسي 67 يصلون إلى السنة التاسعة ، 46 ٪ منهم بعد أن أعادوا السنة مرة واحدة أو أكثر خلال مسارهم الدراسي ، و 21 ٪ دون أن يعيدوا السنة و لو مرة واحدة 39 يتحصلون على شهادة التعليم الأساسي "31 بعد أن أعادوا السنة مرة واحدة أو أكثر خلال مسارهم، ولا بدون أن يعيدوا السنة و لو مرة واحدة[18].

يتضح مما سبق ذكره أن 33 ٪ من التلاميذ الذين يلتحقون بمقاعد الدراسة في السنة الأولى لن يصلوا إلى السنة التاسعة أساسي، و 61 ٪ منهم لم يتحصلوا على شهادة التعليم الأساسي و تتبلور آثار التكرار و التسرب المدرسي يصرف 13 سنة من التمدرس لكل تلميذ من نسبة 67 ٪ الذين يصلون إلى غاية السنة التاسعة أساسي بدلا من صرف 8 سنوات فقط، و هذا يعني و كما تم الإشارة إليه سابقا أن التسرب المدرسي يزيد عبئا على الدولة من حيث الزيادة في مصاريف و تكاليف التعليم وله انعكاسات على مردود المدرسة الجزائرية .

الرسوب أو الإعادة:

الرسوب لغة : " يرسب ، رسبا و رسوب الشيء في الماء سقط إلى أسفله ، التلميذ أخفق في الامتحان و لم ينجح[19]. و مفهوم الرسوب اصطلاحا يختلف مدلوله " تبعا لاختلاف المقاييس التنظيمية في كل بلد و تتفق تلك المفاهيم حول نقطة مشتركة هي أن وصول المتمدرس إلى نهاية المرحلة الدراسية بدون الحصول على شهادة ظاهرة تطرح مشكلة حقيقية" [20].للنظام التعليمي وحتى للمجتمع ككل.

و هو " يعني رسوب التلميذ في السنة الدراسية لعدم إتقانه الحد الأدنى من المهارات و المعارف المتوقع إكسابها في هذه السنة و بذلك يعيد نفس السنة الدراسية، و يقوم بالدور السابق حتى يرفع إلى السنة التالية بعد نجاحه في نهاية السنة الدراسية[21].

ونلاحظ أن جل التعاريف تتفق على أن الرسوب يشير إلى التلاميذ الذين يعجزون على الحصول واكتساب المعارف و المعلومات التي تسمح لهم بالارتقاء إلى مستوى أعلى مما هم فيه، و بالتالي الإعادة و الرسوب و يتجلى ذلك من خلال الامتحانات.

و يعتبر الرسوب المظهر الثاني من مظاهر الإخفاق المدرسي السلبية، وهو بدوره يشكل أهدار داخل النظام التعليمي ، هذا الأخير الذي تتضافر عدة أسباب لإحداثه إما أن تكون فردية، و إما أن تكون عائلية أو مؤسساتية .و تداخلها قد يؤدي إلى نجاحه أو فشله، و ظهور مثل هذه المشاكل التي تحد من نجاعة النظام التربوي و مردوده.

و لمعالجة هذه الظواهر السلبية عمدت وزارة التربية الوطنية لاتخاذ أساليب المعالجة البيداغوجية و المتمثلة في عمليتي الدعم و الاستدراك، قصد التخفيف من حدتها و خاصة في التعليم الثانوي " والاستدراك عملية تربوية و بيداغوجية ذات طابع علاجي فردي، تهدف إلى تذليل الصعوبات المشخصة لدى بعض التلاميذ و معالجة الثغرات الطارئة في دراستهم[22].

و هي عبارة عن حصص إضافية تقدم خارج التوقيت الرسمي ، و تشمل فئة التلاميذ الذين يظهرون ضعفا في مواد معينة و خاصة في المواد الأساسية في التخصص مثلا في مرحلة التعليم الثانوي تكون موجهة أكثر لتلاميذ الجذع المشترك، و تهدف هذه الحصص إلى :

- تذليل الصعوبات الدراسية و معالجة الثغرات الطارئة في تحصيل بعض التلاميذ.
- القضاء على تباين المستوى من القسم الواحد و بذلك يتم تيسير مهمة الأستاذ التربوي.
- التقليل من ظاهرة التسرب و الرسوب و تقليص الإخفاق المدرسي تحسين المستوى و رفع مردودية التعليم[23].

و الدعم عملية بيداغوجية تختلف عن الاستدراك و تعنى بالتلاميذ المقبلين على الامتحانات الرسمية ، " تهدف إلى تقوية و تعزيز المكتسبات و امتلاك قدرات و مهارات تساعد على استيعاب البرنامج المقرر ، و تشمل كل تلاميذ القسم و لا تخص التلاميذ الضعاف فقط[24].

و تشمل على أنشطة متنوعة أهمها :

- مراجعة الدروس و تذليل الصعوبات التي تواجه التلميذ في محتوى إعادة حل التمارين و إنجاز الأعمال التطبيقية

- تعميق فهم الدروس

- تدريب التلاميذ على منهجية و أسلوب معالجة مواضيع الامتحانات الرسمية

- مراجعة محروسة

و هي تنظم حسب إمكانية كل مؤسسة .

و في هذا الإطار جاء المنشور الوزاري رقم : 526/ و.ن.و/ 06 المؤرخ في 20 نوفمبر 2006 و المتعلق بالتكفل بتلاميذ السنة الثالثة ثانوي لتعزيز كلا العمليتين و تفعيلهم أكثر و قد جاء فيه " لقد بين الواقع الميداني أنه كلما انتهجنا أسلوبا

عقلانيا و حكيما في التسيير البيداغوجي و الإداري للمؤسسة التربوية لاحظنا تحسنا ملحوظا في المردود التربوي نتيجة تحسن مستوى مكتسبات التلاميذ سواء المهارية أو السلوكية، إضافة إلى تنمية قدراتهم و كفاءاتهم في مجال التعامل مع الإشكاليات المختلفة سواء المتعلقة بوسطهم المدرسي أو خارج ذلك، و قد انعكس ذلك مباشرة على نتائج البكالوريا المحققة في دورة جوان 2006 مقارنة بنتائج السنوات الماضية، فإن ذلك لا يجعلنا نتناسى السنة الباقية من التلاميذ الذين لم يحققوا نجاحا في هذا الامتحان"[25].

لذا حث على ضبط بعض الآليات التي من شأنها تحسين مستوى التلاميذ ، و التخفيف من نسبة الرسوب و الإعادة كتنظيم الإعادة وفقا لمنظور بيداغوجي علاجي ، وهذا ماحثت عليه كثير من المناشير الوزارية ومن أهمها المنشور رقم 801/ و.ت.و/ أ.ع/ المؤرخ في 12/ 10/ 2011. و السماح لأكثر فئة بإعادة السنة للتقليل من التسرب كفتح الأقسام الخاصة و الدروس المسائية وكذا النشور الوزاري رقم923 والمؤرخ في 10/ 11/ 2010 والذي جاء مرة أخرى لتأكيد على ضرورة تقديم دروس دعم وتقوية للتلاميذ و هذا كله بهدف الرفع من المردود التربوي لمؤسستنا التعليمية والقضاء على مظاهر الإخفاق المدرسي.

ثالثا: المردود التربوي لمؤسسة التعليم الثانوي في الجزائر :

شهدت ميزانية التربية تطور من حيث التسيير و التجهيز و الإحصاءات التي قدمتها مديرية التخطيط لسنة 2006 و التي قدرت بآلاف الدينارات توضح ذلك، فقد بلغ الاتفاق على التسيير من طرف وزارة التربية الوطنية بـ: 2220364.72 ، بينما قدر الاتفاق عليه من طرف الدولة بـ: 1283446977 أي بنسبة 17.30 ٪ من الميزانية العامة، في حين تم الاتفاق على جانب التجهيز من طرف وزارة التربية فقط بـ: 97798940 و هذا يعني أن جانب التسيير يأخذ الحصة الكبيرة من الإنفاق مع العلم أنه يوجه تقريبا بجملته إلى رواتب العاملين بهذا القطاع من أساتذة و معلمين و مؤطرين و إلى غير ذلك من الموظفين، و "يبقى

هامش قليل للتغطية البيداغوجية للتلميذ و المعلم في مجال التوثيق و التكوين، و الوسائل التعليمية من جهة و الصيانة و تسيير المؤسسات التعليمية من جهة أخرى[26].

و خاصة في المرحلة الأولى من التعليم " مرحلة التعليم الابتدائي " ، و رغم ما حقق مازالت بعض المؤسسات التربوية تعاني من بعض النقائص و هذا ما يؤثر سلبا على مردوديتها . و من حيث التأطير التربوي و الإداري ، فهو بدوره أخذ في الزيادة ، حيث "انتقل عدد المعلمين والأساتذة في سنة 1999/ 2000 من 327.000 الى 366.000 في سنة 2008/ 2009، أي بزيادة تقدر بأكثر من 39.000 مرة[27].

فبعد ما كان قطاع التربية يعاني من نقص فادح في عدد الأساتذة و المعلمين ، و حسب الإحصائيات السابقة الذكر.

أصبح هناك عدد لا بأس به في هذا الميدان، رغم ما يقال في هذا المجال باعتبار المدرس عامل من أهم عوامل المردود الدراسي فبالرغم من النتائج المحققة كميا، يبقى النقص ملاحظ من خلال النوع، أي المستوى العلمي و البيداغوجي للمربين ، و الذي نتج عن عدة أسباب من أهمها طريقة التكوين و شروط الالتحاق بالمهنة، و خاصة لدى معلمي المراحل الأولى و الذي تم تكوينهم عن طريق معاهد تكوين المعلمين التي كانت " مقصد الفاشلين في شهادة البكالوريا، ثم بعد ذلك أصبح التوجيه آليا عن طريق الحاسوب بين الطلبة الذين لا تسمح لهم معدلاتهم بدخول بعض التخصصات المرغوب فيها، و هكذا دخل كثير من المربين إلى مهنة التعليم دون رغبة فيها، و هو ما نعكس على آداءاتهم التدريسية[28].

و حتى بالنسبة للمربين الحاملين لشهادة علمية جامعية ، إلا أنهم في كثير من الأحيان لا يستطيعون إيصال ما يحملونه من معلومات إلى التلاميذ و ذلك نتيجة لعدم تكوينهم في الجانب البيداغوجي و النفسي ، ناهيك عن الوضعية الاجتماعية و المادية التي يعيشها المربي و التي أثرت على مردود يته لذا عمدت

وزارة التربية الوطنية القيام بعدة عمليات فيما يخص تكوين المربين لتحسين أدائهم البيداغوجي والتربوي و خاصة الذين لا يحملون شهادة جامعية بالتعاون مع المدارس العليا للأساتذة تمثلت في :

- ✓ تحسين نظام التكوين الأولي للمعلمين ليتماشى مع المعايير الدولية في هذا الباب.
- ✓ تطبيق نظام جديد للتكوين أثناء الخدمة يوجه خصيصا للمدرسين العاملين في مرحلتي الابتدائي والمتوسط.
- ✓ التدريب المتواصل لجميع المستخدمين للتكفل على أحسن وجه بعمليات إصلاح المنظومة التربوية.
- ✓ إعادة تأهيل شهادة الأستاذ المبرز في الثانوي[29].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى وفي مايتعلق بتحسين ظروفهم المادية فعملت على زيادة في أجورهم و مع هذا ما يزال هذا المجال يتطلب المزيد من الإصلاحات و التحسينات. و من الأسباب وراء الزيادة في عدد الأساتذة و المدرسين ، هو الانتشار الواسع للتعليم، و في جميع الأوساط " ريفية – حضرية " نتيجة لإتباع الدولة إلى ديمقراطية التعليم و ضمانه للجميع، و مجانيته و إلزاميته إلى غاية سن 16، مما زاد من تكلفته كذلك، حيث بلغ تعداد التلاميذ الداخلين الجدد إلى التعليم الابتدائي حسب ماصرح به الديوان الوطني للإحصاء سنة 2008 ب602.224 تلميذا جديدا، كما عرف تعداد تلاميذ التعليم المتوسط خلار الفترة1999/ 2000 الى 2008/ 2009 ارتفاعا وصل الى مايقارب 1.470.000 تلميذ مقسمين الى 740.000 من الاناث و330.000 من الذكور، كما شهد عدد المتمدرسين في التعليم الثانوي تطور مابين سنة 1999/ 2000 و2008/ 2009 بأكثر من 52.000 تلميذ موزعين بين 48.000 من الاناث واكثر من3.900من الذكور28[30].

✓ و بالتالي يؤدي إلي التوسع في عـدد المؤسسـات التربويـة . والـتي شـهدت بدورها تطور في عددها حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (02): يوضح تطورعدد المنشاة القاعدية لمراحل التعليم على المستوى الوطني.

السنة الدراسية	المدارس الابتدائية	المتوسطات	الثانويات
2000 /1999	15.729	3.315	1.218
2001 /2000	16.186	3.414	1.259
2002 /2001	16.482	3.526	1.289
2003 /2002	16.714	3.650	1.330
2004 /2003	16.899	3.740	1.381
2005 /2004	17.041	3.844	1.423
2006 /2005	17.163	3.947	1.473
2007 /2006	17.357	4.104	1.538
2008 /2007	17.487	4.272	1.589
2009 /2008	17.796	4.584	1.699

المصدر: دليل الإحصاء السنوي لوزارة التربية الوطنية(بن بوزيد، ص315).

و من خلال تفحصنا لهذه المعطيات نلاحظ و كما تم الإشارة إليه آنفا ،أن هناك توسع في المنشآت القاعدية، حيث شهدت في العام الدراسي 2008/ 2009، ارتفاعا محسوسا من حيث العدد، إذ سجل 299مدرسة ابتدائية و383 متوسطة و 112 ثانوي لهذا العام، و هذا يعني ان قاعدته "المرحلة الابتدائية "أكثر المراحل من ناحية العدد تليها مرحلة التعليم المتوسط، ثم التعليم الثانوي، و يعود هذا إلى إلزامية التعليم إلى غاية 16 سنة أي عدم طرد التلميذ دون هذا السن، و نسب الانتقال و القبول من مرحلة إلى أخرى تبين ذلك.حيث نلاحظ أن مراحل التعليم الثانوي أقل من ناحية عدد المتمدرسين و من أسباب ذلك الإعادة و التسرب كما رأينا سابقا و التي تعتبر مؤشر من مؤشرات إخفاق النظام التربوي .

و ما تجدر الإشارة إليه أنه رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة في السنوات الأخيرة لمنح أعداد معتبرة من الهياكل "مجمعات مدرسية، متوسطات، ثانويات" و هو ما أدى إلى تخفيض ملحوظ في نسبة تشغيل الأقسام، إلا أن هذا العدد لم يغطي العجز المتراكم في بعض الولايات.

و كما نعلم أن ظاهرة الاكتظاظ في الأقسام تؤثر سلبا على تمدرس التلاميذ و بالتالي على مردودهم الدراسي، ففي دراسة قام بها مركز التوجيه لولاية المسيلة، للبحث عن العوامل التربوية التي لها علاقة مباشرة بالنتائج و منها التأطير التربوي من حيث الكفاءة و التغطية و الهياكل بأخذ عينة من ولايات ذات نتائج حسنة في امتحان البكالوريا و ولايات ذات نتائج متدنية و منها ولاية المسيلة للسنة الدراسية 2003/ 2004 و إجراء مقارنة بينهم اعتمادا على دليل المؤشرات الإحصائية لـ 2002/ 2003 الصادر عن وزارة التربية الوطنية – مديرية التخطيط – و كذا الاستعانة ببعض الاستقصاءات المنجزة من طرف المعهد الوطني للبحث

و التربية، كتقييم الامتحانات المدرسية و قد تبين من خلال قراءة المؤشرات الإحصائية لهاتين المجموعتين كما هي موضحة في:

الجدول رقم (04) : يبين نسبة التأطير الإجمالي (معدل التكفل للأفواج) للسنة الدراسية 2003/2002 للتعليم الثانوي:

الولايات ذات المردود الحسن			الولايات ذات المردود الضعيف		
الولاية	رتبة البكالوريا 2003	النتيجة الإحصائية للمؤشر	الولاية	رتبة البكالوريا 2003	النتيجة الإحصائية للمؤشر
أ	46 /03	32	أ	46 /40	38
ب	46 /04	35	ب	46 /45	43
ج	46 /15	31	ج	46 /37	37
د	46 /23	37	د	46 /41	37

المصدر: أخذت هذه المعطيات من دراسة قام بها مركز التوجيه المدرسي والمهني لولاية المسيلة.

أن معدل الأفواج التربوية في الولايات ذات المردود الحسن منخفض في حين نجده مرتفعا في الولايات الأخرى ذات المردود الضعيف، و في الولاية المحك " المسيلة "و التي احتلت الرتبة 43/ 46 بلغ معدل الفوج فيها 41 و قد يكون هذا عامل من العوامل التي دفعت إلى الحصول على هذه الرتبة وطنيا في الامتحان.

الجدول رقم (05) يمثل نسبة التأطير الإجمالي(معدل التكفل) في مرحلة التعليم الثانوي لسنة 2003/2002 :

الولايات ذات المردود الحسن			الولايات ذات المردود الضعيف		
الولاية	رتبة البكالوريا 2003	النتيجة الإحصائية للمؤشر	الولاية	رتبة البكالوريا 2003	النتيجة الإحصائية للمؤشر
أ	46 /03	16.65	أ	46 /40	21.01
ب	46 /04	17.60	ب	46 /45	27.79
ج	46 /15	14.48	ج	46 /37	20.96
د	46 /23	19.44	د	46 /41	19.60

المصدر : المعطيات مأخوذة من الدراسة التي قام بها مركز التوجيه المدرسي لولاية المسيلة مرجع سابق.

و التي بينت أن معدل التكفل "أستاذ / تلميذ" في الولايات ذات المردود الحسن نجده مرضيا في حين نجده في الولايات ذات المردود الضعيف غير ذلك، و منها ولاية المسيلة التي بلغ بها 23.56، و إذا قورنت مثلا بولاية قسنطينة في تعداد التلاميذ في تلك السنة و حسب ما جاء في الندوة الولائية لتقييم نتائج الامتحانات الرسمية بولاية المسيلة،

، فإنها تفوقها عددا بـ 1427 تلميذ و بالمقابل تقل عنها بـ 770 منصب مالي أقل .

و تأسيسا على ما سبق و بالرغم من بعض المؤشرات الإيجابية و التي ظهرت من خلال المعطيات السابقة التي تم عرضها من خلال الجداول، و التي يفترض أن تؤدي إلى تحسين نوعية التعليم و مدردوديته ، كالنمو الإيجابي للهياكل و النمو في عدد هيئة التأطير و إن كان ضئيلا، و هذا ما قد يؤكد وجود عوامل و أسباب أخرى لها دور و دخل في ذلك، تستدعي البحث والتقصي.

فبالرغم من التطورات التي مست المدرسة الجزائرية منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالي " فهناك شبه إجماع على أن المنظومة التربوية الجزائرية تعاني من عدة مشاكل و نقائص ، منها ضعف مستوى التلاميذ و ارتفاع مستويات الرسوب و التسرب و عدم تحقيق المنظومة التربوية للأهداف المسطرة و عدم تلبية حاجة المجتمع من مختلف المهارات المهنية[31].

و هذا الوضع كذلك تعكسه النتائج المتدنية التي يتحصل عليها في الامتحانات الرسمية، و أهمها شهادة البكالوريا، و التي تعتبر من أهم المؤشرات الدالة في بلادنا عن المردود التربوي لمؤسسات التعليم الثانوي، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول : رقم (3) يبين نتائج امتحان شهادة البكالوريا من (2001-2008) .

جوان 2001	جوان 2002	جوان 2003	جوان 2004	جوان 2005	جوان 2006	جوان 2007	جوان 2008
34.46 %	32.92 %	29.55 %	44.52 %	37.29 %	51.15 %	53.29 %	55.04 %

المصدر: (بن بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص292)

وحسب ماهو مبين في الجدول أعلاه وبالرغم من التحسن في نتائج البكالوريا إلا أن هذا التحسن يبقى غير كافي ولا يعكس الطموحات و الأهداف المسطرة ، كما أن مخرجات المنظومة التربوية وخاصة من ناحية الكيف والاستجابة لحاجيات التنمية وسوق العمل لاتعكس بدورها ذلك.

و يرجع القائمين على التربية الوثبة الكمية التي عرفتها نسب النجاح في امتحان شهادة البكالوريا إلى الإجراءات النوعية التي اتخذتها الإدارة التعليمية لتحسين نوعية التعليم و مردود المنظومة التربوية على الأقل كما في إطار الإصلاحات التربوية

و يبقى أثر هذه الإجراءات محدود إن لم تتبعه إجراءات و إصلاحات تمس العناصر الفاعلة في العملية التربوية و بإشراك أهل الميدان و الاختصاص "من منهاج، معلم، وسائل التعلم، بيئة التعلم، التشريع .... إلخ"، وكذا تبني سياسة وإستراتجية شاملة لهذا القطاع الحساس وبالاستعانة بالبحث العلمي .

الخاتمة:

و في الأخير و رغم المشاكل التي يعاني منها قطاع التربية و التعليم في الجزائر إلا أن هذا الأخير له عدة إيجابيات لا يمكن نكرها سواء تعلق الأمر بالتوسع الكمي الذي شهده، أو بالمبادرات والمجهودات المعتبرة التي يقدمها بعض المعلمين والأساتذة والإداريين والمفتشين وغيرهم للنهوض بقطاع التربية والتعليم في الجزائر ، وتحسين مردود يته كما أن هناك عدد لا بأس به من التلاميذ و الطلبة النجباء الذين درسوا في المدرسة الجزائرية، واستقبلتهم أكبر الجامعات الدولية، وقدموا فيها بحوث ذات جودة عالمية، و أثبتوا جدارتهم و مقدرتهم العلمية، إلا أن هذا القطاع وبالرغم من ماحققه من انجازات، فهو بحاجة إلى مواكبة تطورات العصر المتسارعة.

هوامش البحث:

(1) المنجد في اللغة والإعلام، ط2، دار المعرفة، بيروت، 1986، ص255.

(2) Larousse Tome, **Grond dictionnaire en cyclopedique**, Lebraire larousse P9093.

(3) محمد منير مرسي: **تخطيط التعليم واقتصادياته**، عالم الكتب، القاهرة، 1998، ص133.

(4) أحمد إبراهيم أحمد: **العلاقات الإنسانية في المؤسسات التعليمية**، دار الوفاء للنشر،الإسكندرية، 2002، ص111.

(5) محمد منير مرسي: مرجع سبق ذكره، ص105.

(6) أحمد إسماعيل حجي: **الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية**،دار الفكر العربي، القاهرة، ص341.

(7) علي بن هادية و آخرون : ص22.

(8) رشيد أورلسان : مرجع سبق ذكره، ص147.

(9) سيد إبراهيم الجبار: **التربية ومشكلات المجتمع- مجموعة دراسات**- دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص54.

(10) وزارة التربية الوطنية: **سلسلة قضايا التربية**، الملف رقم 18، التصورات النظرية لتفسير الفشل المدرسي، المركز الوطني للوثائق التربوية، الجزائر ص4-5.

(11) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ظاهرة التسرب من المدارس الأسباب والاجرات الوقائية العلاجية، /derasat/edu/ 14-derasat httpwww.html ، 12arabic/ps.gov.pnic سبتمبر 2006 على الساعة 10 صباحا.

(12) على بن هادية و آخرون: مرجع سبق ذكره، ص188.

(13) عمر عبد الرحيم نصر الله: أساسيات في التربية العلمية، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان ، ص348.

(14) بوبكر بن بوزيد: موعدك التربوي، سلسلة الملفات التربوية (التسرب المدرسي)، المركز الوطني للأبحاث التربوية، الجزائر، العدد 6،ص 10.

(15) المرجع نفسه ، ص10.

(16) وزارة التربية الوطنية، دفاتر المعهد ، **التسرب المدرسي في الجزائر** (4)،وقائع الملتقى غرداية، ماي 2002، المعهد الوطني للبحث في التربية،ص13.

(17) وزارة التربية الوطنية:**التسرب المدرسي في التعليم الأساسي الثانوي**، مرجع سبق ذكره،ص6.

(18) وزارة التربية: **موعدك التربوي**، التسرب المدرسي،مرجع سبق ذكره،ص ص3-4.

(19) علي بن هادية و آخرون:مرجع سبق ذكره، ص386.

(20) وزارة التربية الوطنية:دفاتر المعهد، **التسرب المدرسي في الجزائر** (4) ، مرجع سبق ذكره، ص13.

(21) سميرة أحمد: علم اجتماع التربية،دار الفكر العربي، القاهرة،ط3 ،ص184

(22) وزارة التربية الوطنية: المنشور الوزاري رقم 319 المؤرخ في 09/ 04/ 1997

(23) رشيد أرلسان: مرجع سبق ذكره، ص156.

(24) المرجع السابق، ص 159.

(25) وزارة التربية الوطنية: المنشور الوزاري رقم 526/ و،ت، و/06المؤرخ 20نوفمبر 2006و المتعلق بالتكفل بتلاميذ السنة الثالثة ثانوي.

(26) بوفلجة غيات: مرجع سبق ذكره،ص 69.

(27) بوبكر بن بوزيد: **إصلاح التربية في الجزائر – رهانات و انجازات** – دار القصبة للنشر، 2009،ص 310 .

(28) بوفلجة غياث ،مرجع سابق، ص 70.

(29) بوبكر بن بوزيد ، مرجع سابق، ص 165.

(30) المرجع نفسه، ص 307-308.

(31) بوفلجة غيات: مرجع سابق، ص 153.